بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾

تعدد آراء النحاة وأثره في تيسير النحو

د. محمد فرج أبوستة: الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية ـ كلية الدراسات الإسلامية سبها

ملخص البحث:

لقد نتج عن تعدد آراء النحاة أثر في الدرس النحوي، فكان لهذا الأثر جوانب إيجابية، استفاد النحو العربي منها، وتركت بصمات واضحة على اللغة العربية، وجوانب سلبية زادت النحو تعقيداً وبعداً عن الواقع التعليمي، ويتناول هذا البحث أثر هذه الاختلافات في النحو العربي انطلاقاً من الأسئلة التالية:

ما أثر تعدد الآراء في القواعد النحوية؟

ما الجوانب الايجابية والسلبية في تعدد الآراء النحوية؟

كيف يمكننا الاستفادة منها لتيسير القواعد النحوية؟

أهداف البحث:

إلقاء الضوء على جانب من جوانب الفكر النحوي عند النحاة من خلال تعدد آرائهم وأفكارهم.

كيف نستفيد من هذه الاختلافات لتيسير النحو.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إلقاء الضوء على آراء النحاة وأفكارهم، مبينا ما جاء فيها موافقا لمبدأ التيسير النحوي والاستفادة منه، وما جاء مخالفا لذلك.

Abstract:

The multiplicity of grammarians 'views and their differences had an impact on the grammatical lesson, so this effect had positive aspects, which Arabic grammar benefited from, and left clear imprints on the Arabic language, and negative aspects that increased grammar complexity and distance from the educational reality, and this research deals with the impact of these differences in Arabic grammar. This research deals with the effect of these differences in grammar, based on the following questions:

What is the effect of multiple grammatical opinions on Arabic grammar?

What are the positive and negative aspects of a plurality of opinions?

How can we use it to facilitate grammar?

Research objectives:

Shedding light on an aspect of grammatical thought among grammarians

Explain how grammatical opinions can be employed to facilitate grammar.

Significant of the research:

The importance of the research lies in shedding light on one of the grammar books that are conferring among undergraduate students, indicating what is stated in it in accordance

with the principle of grammatical facilitation and what is contrary to that, and to benefit from it to facilitate grammar.

Studies show that differences have positive and negative aspects, and the difference sometimes may not disrupted grammar. Furthermore, studies have shown that many styles and words have a correct aspect in Arabic, which can be adapted. To facilitate some grammar rules, different styles of speech may be more beneficial than useless.

That is why we see that the disagreement has development from theoretical disagreement to rules that have been formulated, and has became very popular , and perhaps the best example is what came in the millennium of Ibn Malik, through which we find that he benefited from some differences, so he formulated them into grammatical rules which have become commonly used and taught, and he did so. Al-Astrabadi, IbnHisham, and other grammarians.

In this paper, we highlight some of this grammatical structure and its benefits, and its effect on grammarians, so the difference may not spoil the grammar. Rather, it gives it strength and gives it flexibility and diversity, as it is a natural diversity resulting from the diversity of minds, and it confirms the concept of scientific freedom to reach the truth and justify it according to a disciplined scientific method.

Ibn Jinni says: The speaking in the analogy of the language of the Arabs is his calamity, his representation, his experience, and his experience in measurement. So, you do not have to use one of the two languages to accompany it. Note that; should chooses one of them and strengthens her over other language, and it believes that the strongest of the two is more acceptable to her, and the more affectionate of her is, as for the response of one of them to another. No, did you see what our prophet God’s prayers and peace be upon him he said, “The Qur’an was revealed in seven languages, all of which are sufficiently cured”. Whatever the dispute, it is the result of reflection and contemplation.

And copying what we wrote to change and facilitation in the old, a portfolio, diapers, a portfolio, first: the facilitator's books that have been changed to meet the needs of students and learners, and the format of the other direction: it is the introduction or facilitation of a holiday, criticism, or facilitation, or facilitation, criticism, and the curricula of grammarians. In addition, we tried to shed the light on the left side of the raised side. And still many issues that we did not mention due to the lack of space.

تدلّ الدراسات أنّ تعدد الآراء لها جوانب إيجابية، وجوانب سلبية، وأنّ الاختلاف قد لا يفسد النحو احياناً، بل وضحت الدراسات أنّ كثيراً من الأساليب والكلمات لها وجه صحيح في العربية، يمكن الأخذ بها؛ لتيسير بعض قواعد النحو وتسهيلها.

فالدراسات تدل على أنّ الخلافات لها جوانب إيجابية، وجوانب سلبية، وأنّ الاعتراض قد لا يفسد النحو أحياناً، بل وضحت الدراسات أنّ كثيراً من الأساليب والكلمات لها وجه صحيح في العربية، يمكن الأخذ بها؛ لتيسير بعض قواعد النحو وتسهيلها، فأساليب الكلام المختلفة قد يكون نَفْعُها أكبر من ضُرّها.

ولهذا نرى أنّ الخلاف تطور من مجرد خلاف نظري إلى قواعد صِيغت، وأصبحت أمراً متداولاً، وقد فعل ذلك الأستراباذي، وابن مالك، وابن هشام، وعباس حسن وغيرهم من النحاة. لكن ابن مالك استفاد من ذلك فصاغها قواعد أصبحت واقعا يدرس من خلال ألفيته المشهورة.

ونحن في هذا المبحث سنلقي الضوء على بعض هذه الاختلافات النحوية ومعرفة فوائدها، وأثرها في النحو العربي، فالاختلاف قد لا يفسد النحو؛ بل يكسبه قوّة، ويعطيه مرونة وتنوعاً، أنّ مخالفة قبيلة لغيرها من القبائل، أو أخذ نحوي بلغة قبيلة دون غيرها لا يعدّ عيباً، إنّما هو أمرٌ طبيعي، وتنوع المناهج واختلاف التخريجات، هو تنوع ناتج عن تنوع العقول، وتأكيد لمفهوم الحرية العلمية للوصول إلى الحقيقة، وتبريرها وفق منهج علمي منضبط.

يقول ابن جني: فالناطق على قياس لغةٍ من "لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"[1]ويقول أيضاً: اللغاتُ على اختلافها كلُّها حجة، ... لكن غايةُ مَا لَك في ذلك أن تتخيَّر إحداهما فتقوّيها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها، وأشدُّ نسبا بها، فأما ردُّ إحداهما بالأخرى. فلا، ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم "نزل القرآنُ بسبع لغاتٍ كلُّها شافٍ كافٍ"[2] وأيّ كان الخلاف، فهو نتيجة تفكّرٍ وتأمّلٍ بطريقة أخرى مختلفة، وعندما يكون مبنيّاً على أسس وقواعد علمية فهو دليل رشْدٍ ونضجٍ، وتنوع إيجابي.

إنّ من أوائل الذين خرجوا عن بعض القواعد النحوية البصرية، محاولين تيسير النحو هو الأخفش الأوسط 215ه عندما ألف كتابه الأوسط مختصراً فيه كتابه الأوسط في النحو[3]ثم توالت المحاولات، إلى أن وصلنا إلى كتاب ابن مضاء592ه.

[1](2)المصدر نفسه: ج1ص204

[3](3) انظر الأحكام النحوية: ص150

(4) انظر إحياء النحو: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ط. مؤسسة هنداوي2014:ص95.

وشوقي [4]ثم ظهر في العصر الحديث نحاة دعوا إلى تيسير النحو متأثرين بمن قبلهم، مثل: إبراهيم مصطفى، وأنيس [10] وتمام حسان،[9] وإبراهيم السامرائي،[8] وعبدالرحمن أيوب،[7] وعباس حسن،[6] ومهدي المخزومي،[5]ضيف، وغيرهم. [12] وعبدالقادر الفاسي الفهري[11]فريحة،

وإذا ما نظرنا إلى الدعوة إلى التغيير والتيسير في القديم نرى أنها أخذت ثلاثة اتجاهات: الأول: الكتب الميسرة التي جاءت لتُلَبّي حاجة الطلاب والمتعلمين، والاتجاه الآخر: هو تقديم المقترحات لإصلاح النحو أو تيسيره، ونقد النحو ومناهج النحاة، الاتجاه الثالث هو صوغ الآراء إلى قواعد نحوية أصبحت واقعا يدرس كما فعل ابن مالك.

أثره في الكتب والمؤلفات:

لقد شعر بعض النحاة القدامى أنّ الكتب المُطَوّلة التي تعُجّ بالآراء والعلل والقياس لا تلبي رغبة المبتدئ الذي يريد أن يتعلم اللغة لذاتها، فقاموا بتأليف كتب مختصرة سهلة العبارة، بعيدة عن التعليل والحشو والإطالة، منها على سبيل المثال:

1-"مقدمة في النحو" تأليف خلف الأحمر البصري المتوفي سنة 180 هـ.

استهل المؤلف كتابه قائلًا: "لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المُتَبَلِّغ في النحو من المختصر ... والمأخذ الذي يخفِّف على المبتدئ حفظه ويحيط به فهمه، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلفه، وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين؛ ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أدَعْ فيها أصلًا. ولا أداة، ولا حجة، ولا دلالة إلا أمليتها فيها. فمن قرأها وحفظها وناظر عليها، عَلِم أصول النحو كله، ممّا يُصْلح لسانه"[13]

---

[4]) انظرتجديد النحو لشوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة السادسة: ص125

[5]) انظر: تيسيرات لغوية: ص156

[6]) انظر اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن دار المعارف بمصر : ص99

[7] ينبغي ذكر المعلومات التوثيقية الخاصة بكل مصدر او مرجع مادام ذكر لأول مرة

[8] انظر دراسات نقدية في النحو العربي:لعبد الرحمن أيوب مؤسسة الصباح الكويت: ص126.

[9] انظر النحو العربي نقد وبناء للسامرائي دار عمار للنشر والتوزيع: ص33.

[10] انظر اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، عالم الكتب، ط الخامسة: ص22.

[11] انظر نظريات في اللغة لأنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني: ص199.

[12] انظر اللسانيات واللغة العربية لعبدالقادر الفهري، مكتبة طريق: ص211.

[13] مقدمة في النحو لخلف الأحمر، الناشر وزارة الثقافة والارشاد دمشق: ص33،34.

[14] انظر مرآة الجنان لعفيف الدين اليافعي، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى: ج2ص249.

2-الجمل لأبي القاسم الزجاجي المتوفى 340ه وقد أثنى أصحاب التراجم على هذا الكتاب: قال اليافعي: ولعمري إن كتابين قد عظم النفع بهما، مع وضوح عبارتهما، وكثرة أمثلتهما، وهما: جمل الزجاجي المذكور، والكافي في الفرائض . ويقول عنه ابن حزم: والذي يجب على طالب العلم ألّا [14]للصروفي، هما كتابان مباركان، ما اشتغل أحد بهما إلا انتفع يقتصر على أقل منه من النحو، معرفة ما يمر من القرآن والسنة من الإعراب، ويكفي من ذلك كتاب الواضح أو كتاب الزجاجي.[15].

3-"التفاحة في النحو" لأبي جعفر النحاس، المتوفى سنة 338هـ

وجاء في اثنتين وثلاثين ورقة مطبوعة' ويشتمل الكتاب على التبويبات الأساسية، بعيداً عن تفريعات المسائل، التي "ولا يتناول أي موضوعات صرفية"، ويحتوي على واحد وثلاثين فصلًا؛ وقد ساعده على [16]قد تستشكل على المبتدئ، الاختصار طرحه الخلافات النحوية، وقد خلا الكتاب من الأبواب التي لا يحتاجها المتعلم غير المختص، مثل: باب الاشتغال، وباب التنازع، بل تجاهل صيغة "أفعل به" في التعجب وذلك لعدم اشتهارها، وقد اتبع المؤلف المنهج الوصفي في تقعيد القواعد، ومن أجل ذلك عد في باب حروف الخفض كثيرا من الكلمات التي يعتبرها النحو التقليدي ظروفًا، مثل أسفل وخلف وقدام ووراء وفوق وتحت ووسط وبين. والسر في ذلك أنه نظر إلى وظيفة الكلمات في الجملة فوجدها لا تختلف في "على" عنها في "فوق" مثلًا. فلماذا لا يجعلها كلها في فصل واحد؟ وأي فرق -في الحقيقة-بين قولنا: الكوب على المائدة، والكوب فوق المائدة حتى نعد الأول من قبيل حرف الجر والمجرور، والثاني من قبيل الظرف والمضاف إليه؟.

وواضح من عنوان الكتاب، ومن طريقته في تناول المسائل أنه وضع ككتاب مدرسي يلبي حاجة طلاب العربية ودارسي النحو المتعجلين.[17].

4- الواضح لأبي بكر الزبيدي الأشبيلي، المتوفى 379ه ولقد قصد الزبيدي في كتابه هذا إلى اليسر والتسهيل، على ولم يلتزم الزبيدي في كتابه هذا [18]الناشئة والمبتدئين، فاتجه بدراسة النحو اتجاهاً عملياً لكل ما يفيد مخاطبة النّاس، بمدرسة معينة، وإنما كان واسع الاطلاع، حرالاختيار، يتبع الرأي الذي يراه أقرب إلى تحقيق هدفه التعليمي، رابطاً ذلك بالمعنى، مبتعداً عن التعقيدات النحوية، والتعليلات المنطقية، فكان يميل إلى الرأي البصري تارة، ويتبع الرأي الكوفي تارة أخرى، ولهذا نجده قد عدّ حبّذا كلها كلمة واحدة وأنّ ذا منها هي بمثابة حرف الباء من ضرب، وهو يسمي نائب الفاعل مفعولاً به مرفوعًا، ففي مثل قولك: ضُرِب زيدٌ، يقول: ضُرب: فعل ماضٍ، وزيدٌ: مرفوع لأنّه مفعول لم يسمَّ فاعله، فقام مقام الفاعل. كما نراه يعرب كلمة سيقوم

[14][15] رسائل ابن حزم لابن حزم الأندلسي، ت: إحسان عباس، المؤسسة العربية للنشر: ج3ص163.

[15] [16]إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس لحازم خنفر،: ص5.

[16] [17]قراءة في كتاب التفاحة لأبي جعفر النحاس، محمد لشكري، مجلة اللغة العربية وآدابها العراق.314.

[17][18] انظر مقدمة الواضح للزبيدي، ت: عبدالحكيم خليفة، الناشر مركز الرواد. ط: الأولى: ص22.

[18][19] رسائل ابن حزم: ج3ص163.

فعل مستقبل، لأنه يعدّها كلمة واحدة، وليست منفصلة عن السين، يقول ابن حزم: والذي يجب على طالب العلم أن لا يقتصر على أقل منه من النحو، معرفة ما يمر من القرآن والسنة من الإعراب، ويكفي من ذلك كتاب الواضح أو كتاب الزجاجي[19]

5-: أثره في تقديم المقترحات لإصلاح النحو أو تيسيره عند القدامى.

1-أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد المصري "القرن الرابع".

وقد نادى بالمبادئ الآتية:

أ-لا يصح الطعن على العربي أو رميه باللحن أو الخطأ، أو تقديم القياس النظري على المادة اللغوية المسموعة. وفي هذا يقول ردًّا على المبرد: "إن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب، فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلًا، وكلام العرب فرعًا، فاستجاز أن يُخطِّئَها إن تكلمت بفرع يخالف أصله"، ويقول: "الذي للغوي أن يفعله أن يُمثلَّ ويَعتلَّ لما جاء عن العرب؛ فأمّا أن يردَّه فليس ذلك له".

ب- أنه يجِبُ الوقوف عند المادة اللغوية المسموعة، ولا يجوز تصحيح ما لم يرد عن العرب بمقتضى القياس النظري، فهناك من الأساليب والكلمات ما يصح في القياس، ولكنه لم يُسْمَع، فيجب أن نقف عند ما قالته العرب ولا نغيره.

ويقول ابن ولاد في مكان آخر: "لا ينظر إلى القياس فقط دون ما تتكلم به العرب. فإن العرب يمتنعون من التكلم بالشيء وإن كان القياس يوجبه، ويتكلمون بالشيء وإن كان غير القياس يمنعه".

ويقول: "سبيل النحويين اتباع كلام العرب إذ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتهم. فأما أن يعملوا قياسًا -وإن حسن- يؤدي إلى غير لغتها فليس ذلك لهم، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم".

جـ" كذلك هاجم ابن ولاد التأويل والتقدير في النحو، وادعاء الحذف والإضمار"[20].

2- أبو العلاء المعري الشاعر المعروف "القرن الخامس".

وتتمثل دعوته إلى الإصلاح في ثورته العارمة على مبدأ التأويل والتقدير، والتعسف في تخريج كثير من الشواهد لتستقيم القواعد التي أصولها.

وقد امتلأت مؤلفات المعري بأمثله لذلك ولكننا سنكتفي بعرض نماذج منها:

أ- يمنع سيبويه وكثير من النحويين أن يلي كان معمول الخبر، وهم يؤولون ما ورد كذلك ويقدرون ما يستغنى الكلام عنه، كما قالوه في قول الشاعر:[الطويل]

قنافذ دراجون حول خبائهم ... بما كان إياهم عطية عودا[21]

19(20)البحث اللغوي عند العرب،أحمد مختار ، الناشر عالم الكتب، ط: الثامنة: ص156.

20 (21)البيت للفرزدق، في ديوانه: ج1ص181.

21

فيقدرون ضمير الشأن في "كان" محله الرفع على أنه أسمها. ويعربون "عطية" مبتدأ، وجملة "عود" خبره، و"إياهم" منصوبة بـ"عود" وجملة المبتدأ وخبره خبر "كان". أو يعربون "ما" موصولة واسم "كان" ضميرًا مستقرًّا يرجع إلى "ما" و"عطية"، مبتدأ "وعود" خبره "وإياهم" مفعولًا مقدمًا والعائد محذوف ... إلى آخر ما جاء في توجيه البيت، ولكن المعري يرفض هذه الوجوه قائلًا: والأشبه بمذاهب العرب أن يكون ِعطية مرفوعًا بـ "كان" "وإياهم" منصوبًا بـ "عود".[22]

3 ابن حزم الأندلسي "القرن الخامس".

يرى ابن حزم الأندلسي أنّه: يقتضي من اللغة المستعمل الكثير التصرف. وأقل ما يجزئ من النحو " كتاب الواضح " للزبيدي أو ما نحا نحوه " كالموجز " لابن السراج، وما اشبه هذه الأوضاع الحقيقة، وأما التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة بها بل هي مشغلة عن الأوكد، ومقطعة دون الأوجب، والأهم، وإنما هي تكاذيب، فما وجه الشغل بما هذه صفته، وأما من هذا العلم فهي المخاطبة، وما بالمرء حاجة إليه في قراءة الكتب المجموعة في العلوم فقط. فمن يزيد في هذا العلم إلى إحكام كتاب سيبويه فحسن، إلا أن الاشتغال بغير هذا أولى وأفضل، لأنه لا منفعة للتزيد على المقدار الذي ذكرنا إلا ... ثمّ هاجم العلل النحوية، ورأى أنها" [23]لمن أراد أن يجعله معاشاً، فهذا وجه فاضل لأنه باب من العلم على كل حال فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنما الحق من ذلك أن هكذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عداها فهو، مع أنه تحكم فاسد متناقض، فهو أيضا كذب، لأن قولهم كان الأصل كذا، فاستثقل فنقل إلى كذا، شيء يعلم كل ذي حس أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة، ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك.[24]

4- ابن مضاء الأندلسي "القرن السادس"

وأما ابن مضاء القرطبي فكتابه "الرد على النحاة"، يُعْطِي فكرة واضحة عن منهجه وغرضه من تأليف هذا الكتاب، فهو يقول: وقصدي في كتابي هذا أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه؛ فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات تُوهِم في قولنا ضرب زيدٌ عمراً أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب. ألا ترى سيبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير ... ثم يتحدث عن تعلق الظرف والجار [25]شيء أحدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيَّن الفساد والمجرور، فيقول: ومما يجري مجرى المضمرات التي لا يجوز إظهارها، ما يدعونه في المجرورات التي هي إخبار، أو صلات أو صفات أو أحوال مثل عمرو في الدار، ورأيت الذي في الدار، ومررت برجل من قريش، ورأى زيد في الدار الهلال في السماء فيرى النحاة أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره عمرو مستقر في الدار، والداعي لهم إلى ذلك هي القواعد التي وضعوها وهي أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلا بد لها من عامل يعمل فيها؛

[22] عبث الوليد لأبي علاء المعري، ع: محمد المدني، مكتبة الترقي دمشق: ص80.

[23] [22] رسائل ابن حزم: ج4ص66.

[24] [23] المصدر نفسه: ج4ص302.

[25] [24] المصدر نفسه: ص69.

[26] [25] المصدر نفسه: ص79.

سواء كان ظاهراً كقولنا: زيد قائم في الدار؛ ك أو مضمرا كقولنا: زيد في الدار. ومما لا شك فيه أن هذا الكلام كله تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دل عليها حرف الجر (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك وقالوا: في سمعت الذي في الدار، تقديره: سمعت الذي استقر في الدار ومثله: مررت برجل من تميم، تقديره: كائن من تميم، وقالوا: رأيت في البيت القمر في السماء، تقديره: كائناً في السماء. وهذا كله كلام تام لا يحتاج المنصت إليه إلى زيادة (كائن) ولا (مستقر) وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار"[26]

المادة المدروسة:

الابتداء بالنكرة

إن من أهم الأهداف التي دعا إليها المطالبون بتيسير النحو، هي حذف الزوائد وتقليل الفروع، وفي هذا الصدد، نذكر مشكلة الابتداء بالنكرة، ومواضعها،

يقول سيبويه: والأفضل إذا اجتمع معرفة ونكرة الابتداء بالمعرفة؛ وهو أصل الكلام. فإذا قلت: رجلٌ قادم، لم يَحسن حتَّى ويقول ابن السراج: والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قاربها من [27]تعرفه بشيء فتقولَ: قادم من بنى فلان سائرٌ؛ النكرات الموصوفة خاصة فمثال المعرفة قولك: عبد الله أخوك, وخالد قائم, وأما ما قارب المعرفة من النكرات كقولك: رجل من العرب جاءني, وخير منك لقيني. وصاحب لخالد جاءني. وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا ويقول عباس حسن: إذا أفادت النكرة الفائدة المطلوبة جاز وقوعها مبتدأ [28]فائدة فيه, وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به وقد عدد النحاة مواضع النكرة المفيدة التي يصح الابتداء بها إلى نحو أربعين موضعاً، ولسنا بحاجة إلى إحصائها أوعدها، ما دامت تقوم على أساس الإفادة فهو الأساس الذي يرجع إليه للحكم على صحة الابتداء بالنكرة، أو عدم صحته، من غير داع لحصر المواضع أو عَدّها" ثم يقول: " ومع كثرتها بقيت نكرات أخرى قد تعرب مبتدأ، مع أنها لا تدخل تحت مسوغ مما ذكروه؛ نحو: "مذ" و"منذ" فهما نكرتان في اللفظ؛ في نحو: ما رأيته "مذ" أو"منذ" يومان، وإن كان بعض النحاة يعتبرهما معرفتين معنى؛ إذ المعنى: أمد انقطاع الرؤية يومان مثلا. على أن تلك الكثرة من المسوغات قد فتحت الباب أمام كل نكرة لتدخل منه إلى الإبتداء".[29]

أقول: لا داعي لذكره الإفادة أصلاً؛ لأنّ النحو يبحث في الكلام المفيد. فلم نر أحدا قد ذكر أنه لا يجوز الابتداء بالمعرفة ما لم تفد، وبالتالي فإن هذه كهذه، أمّا ما ذهبوا إليه من وجود الفائدة، فنقول إن النحو يبحث الكلام المفيد فقط، ودليل ذلك قول ابن مالك في المقدمة:

كلامنا" لفظ مفيد. ومن هذا المنطلق لا داعي أن نقول: لا يجوز الإبتداء بالنكرة؛ بل النكرة مثلها مثل المعرفة متى " أفادت، وكانت الجملة ذات معنى، جازت الجملة، ومتى كانت خلاف ذلك، لم تجز، سواء كانت الجملة بادئة بنكرة أم بمعرفة.

[2726]) الكتاب: لسيبويه، ت: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط الثالثة: 328/1

[27]28) الاصول: 59/1

[28](29) النحو الوافي 489/1

[29](30)شرح التسهيل لابن مالك: 290/1

قال ابن مالك: وأعني "بشرط الفائدة" على أنه ما لم تحصل الفائدة فلا يكون المبتدأ والخبر كلاما، سواء كانا معرفتين أو نكرتين، أو معرفة ونكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت، جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أولا. فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل، سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين، شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه"[31].

قاعدة الفاء السببية بعد الترجي

يقول عباس حسن: في تعريفه للترجي: " هو: انتظار حصول ما هو مرغوب فيه، ميسور تحققه، ولا يكون إلاّ في الأمر الممكن، ومثله التوقع.. نحو: لعلك تجيد اختيار الحديث، فتنال إعجاب السامعين، ولعلك تدخل البيت فتجدَ الناس لم يناموا بعد". فالكوفيون يرون أنّ الفاء بعد الترجي للسببية، وقد أخذوا هذه القاعدة من قراءة النصب من قوله: فاطّلَعَ، في قوله تعالى:﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾[سورة غافر:37] بنصب: قال الفراء: "وَمن جعله جوابًا لِلَعَلّى نصبه، وَقَدْ قَرَأَ بِهِ بعض القراء، قَالَ: وأنشدني بعض العرب:[33]أطلعَ

علَّ صروفَ الدَّهر أَوْ دولاتها... يدللنا اللَّمَّةَ من لَمَّاتها

(34) فتستريحَ النفسُ من زَفْراتها

فنصب عَلَى الجواب بلعلّ".

[35]قال النحاس: "وقرأ الأعرج فأطلع بالنصب. قال أبو عبيد: على الجواب"

وقد منعه [36]وممّا جاء في القرآن محتملاً لذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّى، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى بنصب﴾ تنفع البصريون وخرجوه على أوجه وتأويلات يرى بعض النحويين أنّه لا داعي لها، بينما أجازه الفراء، قال: وَقَدِ اتفق القراء عَلَى قراءة: ﴿فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرى﴾ بالرفع، ولو نصبوه، عَلَى جواب الفاء للعل- كَانَ صوابًا[37].

[3131]) شرح الرضي على الكافية: 231/1

[]النحو الوافي: ج4ص370

[32]()قراءة الأعرج وأبوحيوة وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم وحفص، انظر البحر المحيط: ج9ج258.

[33]() البيت لم ينسب لأحد، انظر: المقاصد النحوية: ج4ص2030.

[34]() انظر إعراب القرآن للنحاس: ج4ص25.

35 () قرأ الجمهور بالرفع: فتنفعه، أو يذكر، وقرأ عاصم فى المشهور، والأعرج، وأبو حيوة، وابن أبى عبلة– بنصبهما انظر: البحر

[36]() معاني القرآن للفراء: ج3ص235.

[37]() تفسير الكشاف: ج1ص95.

ويظهر تأثر الزمخشري بهذه القاعدة من خلال إعرابه لقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (21) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:22] يقول: "قلت: فيه ثلاثة أوجه: أن يتعلق بالأمر. أي (اعبدوا ربكم فلا تجعلوا له أَنْداداً) لأنّ أصل العبادة وأساسها التوحيد، وأن لا يُجْعَل للَّه ندّ ولا شريك. أو بلعل، على أن ينتصب "تجعلوا" انتصاب، "فأطلع" في قوله عز وجل: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبابَ. أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ إِلى إِلهِ مُوسى﴾ في رواية حفص عن عاصم"[38]. قال خالد الأزهري: "وأضاف الفراء الترجي إلى التمني في نصب الفعل المتصل بالفاء بعده؛ بأن المضمرة وجوبًا "بدليل قراءة حفص" فَأَطَّلِعَ [غافر: 37] فالنصب هنا لوقوعها جوابا ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾[غافر: 36]، أمّا ابن مالك فقد صاغها قاعدة في ألفيته بقوله:

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب ... كنصب ما إلى التمني ينتسب.[39]

ويرى البصريون أن الترجي لا يكون له جواب منصوب، ووجهوا قراءة النصب على أن "لعل" أعطيت معنى "ليت"، لتداولها المستمر واستعمالها في توقع المرجو، وتوقع المرجو ملازم للتمني[40]. ورجح أبوحيان هذا الرأي بقوله: "ورود الجزم بعد الترجي دليل على صحة ما ذهب إليه الفراء، ومن أيده من الكوفيين في أنه ينصب الفعل بعد الفاء جوابًا للترجي[41] قال ابن عقيل: والكوفيون جميعهم يجيزون أن يعامل الرجاء معاملة التمني، فينصب جوابه المقرون بالفاء مثل ما ينصب جواب التمني، وأيدهم ابن مالك[42].

الذين تأثروا بهذه القاعدة من المحدثين

ممن تأثر بهذه القاعدة من المحدثين عباس حسن، يقول: "والكوفيون هم الذي يعتبرون الفاء بعده للسببية، نحو: لعلك تحسن اختيار الكلام، فتفوز بإعجاب السامعين، ولعل إعجابهم يبرأ من التزيد والتحيف؛ فتدرك مبلغ توفيقك، وحقيقة أمرك. والشواهد –من القرآن-تؤيدهم، منها قوله تعالى:﴿ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[عبس:3،4] بنصب "تنفع" ومنه قوله تعالى: {يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى} بنصب: "أطلع" ولا داعي للتأول في الآيتين -وأشباههما-بقصد إبعاد الفاء عن السببية"[43].

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحروف الجر لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك إلا أن يكون الفاصل ظرفا أو حرف اجر.

---

[38] ألفية ابن مالك: ص58.

[39] شرح التصريح: ج2ص386.

[40] انظر ارتشاف الضرب: ج4ص1683.

[41] شرح ابن عقيل: ج4ص19.

[42] انظر النحو الوافي: ج4ص370.

[43] الإنصاف في مسائل الخلاف: ج2ص351.

احتج البصريون بقولهم: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ الذي لا يجوز أن نفصله عن بعضه ، إلا إذا كان ظرفا أو حرف جر، لأنهما يسمح فيهما ما لا يسمح في غيرهما.

(44)وأمّا الكوفيون فما كان حجتهم إلا أن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنّ العرب استعملته كثيرًا في أشعارها.

وقد ورد الفصل بين المتضايفين في قراءة ابن عامر وأهل الشام، في قوله تعالى: ﴿وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [سورة الأنعام: 137] وروى أبو عبيد أنّ أهل الشام وابن عامر قد قرؤها (وَكَذلِكَ زُيِّنَ) ويرى (45)بضم الزاي. (لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم) برفع اللام في (قتل) ونصب الدال (أولادهم) و(شركائِهم) بالجر ابن النحاس أنّ ما أخبر به أبو عبيد عن أهل الشام وابن عامر غير جائز في كلام ولا شعر، إلا أنه جوّز النحاة الفصل بين ومنعه .(46)المضاف والمضاف إليه بالظرف وفي الشعر فقط ؛ لأنّه لا يفصل، فأما الفصل بالأسماء غير الظروف فلحن أيضاً أبو علي الفارسي وقال فيه إنه قَبيحٌ لا يستعمل إلا قليلا ، ولو عَدَل عن هذه القراءة ابن عامر، كان أولى؛ لأنهم لم وعقب .(47)يفرقوا بين المُضَافِ والمُضافِ إليه بالظَّرف في الكلام مع تسامحهم في الظَّرُوفِ، وإنَّما جوّزوه في الشِّعْر الزمخشري على قراءة ابن عامر بقوله: (قتل أولادهم شركائهم) برفع (قتل) ونصب (أولادهم) وجرّ (شركائهم) بإضافة القتل إلى الشركاء، ثم الفصل بينهما بغير الظرف، فهذا شيء لو كان في الضرورات كالشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج وردّ. [مجزوء الكامل]

(48) فزججتها بمزجة زجّ القلوص أبى مزاده

فكيف الأمر إذا كان في الكلام المنثور، أم كيف به إذا كان في كتاب الله المعجز بحسن نظمه وجزالته. ولعل الذي دعاه إلى ذلك ما رآه في بعض المصاحف (شركائهم) كُتِبت بالياء. ولو قرأ بجر(أولادهم وشركائهم) - على معنى أنّ ويرى ابن عطيَّة: أنّها قراءةٌ ضَعِيفَة، .(49)أولادهم شركاؤهم في أموالهم- لوجد في ذلك مخرجا عن هذا ارتكاب هذا الخطأ وحجته في ذلك أنّ العرب لا تستعملها، لأنَّ أضافة الفِعْلَ إلى الفاعل، وهو (الشُّرَكَاء) ثُمَّ الفصل بين المُضافِ والمُضافِ إليه بالمفْعُول، أمر غير جائز في العربية، ورُؤسَاء العربيَّة لا يُجيزُون الفَصْل بالظُّرُوف إلا في شِعْر .(50)

وردّ عليهم أبوحيان وغيره من النحاة، قال أبوحيان: "قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: بنصب أولادهم وجر شركائهم، ففصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم، ولا يجيزون ذلك إلاّ في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة

(44)انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد: 270/1.

(45)إعراب القرآن للنحاس: ج2ص32.

(46)انظر الحجة للقراء السبعة: ج3ص409.

(47)مطلع البيت: فزججتها بمزجّة... لم ينسب إلى أحد، انظر: المقاصد النحوية: ج3ص1372

(48)تفسير الكشاف: ج2ص70.

(49)انظر المحرر الوجيز: ج2ص349.

(50)البيت لأبي الطيب المتنبي، ديوانه: ص245.

المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضا في لسان العرب ... ثم قال: وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب، هو غلام_ إن شاء الله_ أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار. قرأ بعض السلف: مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ بنصب وعده وخفض رسله، وقد استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعا لما ورد عن العرب فقال:

[51]بَعَثْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حديقة ... سقاها الحيا سَقْيَ الرِّيَاضِ السَّحَائِبِ

[52].بإضافة السقي إلى السحائب والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، والتقدير: سقي السحائبِ الرياضَ"

ويرى ابن مالك أنّه إذا كان الفصل بينهما بما كان له علاقة بهما فإنه جائز.

قال ابن مالك:

فصل مضاف شبه فعل مانصب ... مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

فصل يمين واضطرارا وجدا ... بأجنبي أو بنعت أو ندا

يرى ابن مالك أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة والذي هو المضاف المشابه للفعل؛ ويقصد به المصدر؛ واسم الفاعل؛ بما نصبه المضاف من مفعول به؛ أو ظرف أو ما شابهه. فمن الفصل بالمفعول به؛ قوله تعالى: واستدل [53]﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ في قراءة ابن عامر بنصب أولاد وجر الشركاء، على ذلك في شرح التسهيل بقوله صلى الله عليه وسلم: (هل أنتم تاركو لي صاحبي) وجاء عن بعض العرب: (ترك يوما نفسك وهواها، سعى لها في رداها). ويرى أن أقوى حجة هي قراءة ابن عامر رضي الله عنه؛ لأنّها قراءة متواتر، ومروية عن موثوق بعربيته، وهو من كبار التابعين، ومن الذين يحتدى بهم في الفصاحة، كما يحتدى بمن في عصره ممن لم يعلم عنهم مجاورة للعجم ينتج عنه اللحن، وكفاه شاهدًا ودليلا على ذلك، أنّ أحد شيوخه عثمان بن عفان رضي الله عنه، [54].وهو من الذين عوّل عليهم في قراءة القرآن، وإجاز ما قرأ به في قياس النحو قوي

.الآثار الإيجابية والسلبية في الاعتراضات

الآثار الإيجابية

لا شك أن لهذه الاعتراضات والاختلافات آثاراً إيجابية وسلبية، نورد بعضا منها.

[51]()انظر البحر المحيط: ج4ص657.

[53]() حاشية الصبان على الألفية: 416/2.

[54]() انظر شرح التسهيل: 277/3.

1-إثراء النحو وسد بعض الثغرات الموجودة، فلا شك أنّ ما جاء به الأخفش الأوسط والكسائي والفراء والنحاة من بعدهم قد عالج بعض القضايا اللغوية وصحح بعض المفاهيم

2-اتساع القواعد

اتخذ البصريون قانوناً صارماً حين وضعوا قواعدهم فحددوا الزمان والمكان، فأجازوا الأخذ من بعض القبائل، ورفضوا الأخذ من غيرها، فجاء الكوفيون، وتوسعوا في السماع المبني على الحجة والبرهان، فأجازوا بذلك بعض ما منعه البصريون، مثل جواز العطف على الضمير دون إعادة الجار، وإعمال المصدر، وجواز مجيء الفاعل جملة، وغيره.

3-تعدد الوجوه الإعرابية

إنّ تعدد الوجوه الإعرابية قد يكون حلاً، وليس مشكلة، لأنّ الذين قاموا بمحاولات تيسير النحو، انطلقوا من هذا التعدد، فاختاروا الأيسر والأسهل، ومن ثم بنوا عليه نظرياتهم.

4- ظهور نحاة جدد، وتعدد الاتجاهات النحوية

لاشك أنّ هذا الاختلاف أدّى إلى ظهور مدارس نحوية جديدة لها شخصيتها المستقلة، ووجهة نظرها، كالمدرسة البغدادية والمصرية والأندلسية والشامية والمغربية. فأصبحت كل مدرسة توازن بين ما هو مطروح، وتختار ما هو مناسب.

الآثار السلبية

1- تعدد روايات الشاهد النحوي

فترى البيت الواحد من الشعر قد يُروَى بطرق مختلفة، كل فريق يرويه بالطريقة التي تلائم حجّته، وبرهانه، وتؤثر في استدلال الآخرين، يقول عيد: "فما القواعد في واقع الأمر إلاّ سبيل لوصف النصوص، وبيان ظواهرها، ولكنّ النحاة الدارسين سعوا بينها بالوقيعة، والنزاع، فوقفوا في صف الأولى نصرة لها على الثانية، فوقعت النصوص في حرج شديد، ومثال ذلك ما جاء في روايتهم للبيت الذي [55]واضطربت بين أيديهم بالصنعة، أو التخطئة، أو التحريف، أو التخريج" جاء للاستشهاد

2- المبالغة في القياس والعلل

"إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو أكثره قياس، ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من إستقراء كلام العرب . فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"[56]

اعتمد النحاة في كثير من أحكامهم النحوية على القياس، وهنا لا نقصد القياس الذي يخدم اللغة، وهم بذلك يبتعدون عن الواقع اللغوي، الذي يقوم على الوصف؛ فكثرت بذلك تعليلاتهم،

[55](32) الرواية والاستشهاد باللغة، لمحمد عبده: ص69.

[56](33) لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري: ص95.

يقول ابن ولاد: "لا ينظر إلى القياس فقط دون ما تتكلم به العرب. فإن العرب يمتنعون من التكلم بالشيء وإن كان القياس يوجبه، ويتكلمون بالشيء وإن كان غير القياس يمنعه" ويقول: "سبيل النحويين اتباع كلام العرب إذ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتهم. فأما أن يعملوا قياسًا -وإن حسن- يؤدي إلى غير لغتها فليس ذلك لهم، وهو غير ما بنوا عليه ولهذا نجد أبي علي الفارسي يقول: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس عندنا منه شيء، وإن كان النحو [57]صناعتهم؛ ما نقوله فليس معه منه شيء" وكان يقال: النحويون في زماننا ثلاثة: واحد لا يفهم كلامه وهو الرمانيّ، وواحد يفهم بعض [58]كلامه وهو أبو علي الفارسيّ، وواحد يفهم جميع كلامه بلا أستاذ وهو السيرافيّ"

3- تعدد الآراء وكثرتها

يعلق عباس حسن على ذلك بقوله: " وفي مقدمة هذه المشكلات كثرت الآراء النّحوية في القضية الواحدة واختلاف النحاة حولها، ويستطيع الباحث أن يرى المسألة، فيقول وهو واثق من قولة: أنّ تمة رأياً آخر يناقضه، من دون أن يجهد نفسه بكثرة الاطلاع، والسعي وراء هذا النقيض؛ ذلك أنّه يعرف من كثرة مطالعته النحو، وممارسة قواعده أنّ كل مسألة [59].لا تخلوا من آراء مختلفة"

ونرى أنّ المشكلة تكمن في التأويل والتخريج الذي لا داعي له، وليس في القواعد، لأنّ القواعد هي ضوابط للكلام كي لا تقع فيه الفوضى.

الخاتمة:

1-من أهم الأهداف التي دعا إليها المطالبون بتيسير النحو، هي حذف الزوائد وتقليل الفروع، وفي هذا الصدد، ذكرنا مشكلة الابتداء بالنكرة، ومواضعها، وأقول: لا داعي لما ذكره النحاة، ولا يجب التطرق إلى الإفادة أصلاً؛ لأنّ النحو يبحث في الكلام المفيد. فقد نختصر الكثير عندما نقول بجواز الابتداء بالنكرة اتباعا للمجيزين لذلك دون شرط.

2-الأخذ بالميسر من الوجوه الإعرابية والجائز، الوارد أمثلته وشواهده في القرآن والسنة وكلام العرب، كما في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه. إذ لا يُعَدّ الفصل خرقاً للقاعدة النحوية، فبما أنّهم أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، فلا ضير من إجازته مطلقًا تسهيلاً وتيسيراً.

3- من أسباب صعوبة النحو أيضاً، تلك العلل التي ذكرها النحاة، والتي لا تخدم النحو بشيء، بل تزيده صعوبة، كالتي ذكرها ابن هشام في حديثه عن صحة حذف الجار والمجرور، في قوله تعالى:﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْس شَيْئًا ﴾ [سورة البقرة:48] بقوله: والمحذوف هو الجار والمجرور معاً، إلاّ أنه لم يحذف دفعة واحدة، والأصل: "لَا تجزي فِيهِ، ثمَّ حذفت فِي فَصَارَ لَا تجزيه ثمَّ حذف الضَّمِير مَنْصُوبًا لَا مخفوضا.

أقول: يجب البعد عن ذلك كله، والقول قولاً واحداً بصحة حذف الجار والمجرور.

---

[57](34) البحث اللغوي عند العرب، لأحمد مختار عمر: ص156.

[(35)] معجم الأدباء لياقوت الحموي: ج4ص1826.

[58](36) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن: ص66

[59]15

لمن هل هي بسيطة أم مركبة؟، ومازالت هناك مسائل عدة تتعلق بهذا الجانب يضيق المكان عن ذكرها، مثل: وإلحاق الفعل بعلامتي الثنية والجمع، وإعراب الأسماء الستة، ومجيء الفاعل جملة، والعطف على الضمير، وحذف المضاف إليه مع نية وجود لفظه.

التوصيات:

لاشك أن عملية تيسير النحو ليست سهلة ولا يسيرة، إذ تتطلب فريقا من الباحثين لهم الخبرة وسعة الاطلاع لكي يقوموا بهذا العمل الجبار.

الانتقال من الجانب النظري الى التطبيقي مباشرة وصوغها قواعد تدرس كما فعل ابن مالك في مواضع من ألفيته وفي بعض شروحه.

المصادر والمراجع:

1-إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ط. مؤسسة هنداوي2014.

2-ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: رجب عثمان، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط1، 1418 هـ - 1998.

3-الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري النحوي، المعروف بابن السراج (ت: 316هـ ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

4-إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد اسماعيل بن النحاس وضع حواشيه

وعلق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ط: 1-2001ف.

5-ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، دار التعاون.

6-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري 577هـ، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية القاهرة، ط الرابعة1961م.

7-إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس لحازم خنفر.

8-البحث اللغوي عند العرب، لأحمد مختار عمر ،عالم الكتب،ط: 8، 2003

9-البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي، ت: 745هـ، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت1420هـ

10-تجديد النحو لشوقي ضيف، دار المعارف، ط:6.

11-تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: 538هـ، دار الكتاب العربي – بيروت، ط: 3 - 1407 هـ

12-تيسيرات لغوية

13-حاشية الصبان على الألفية

14-الحجة للقراء السبعة

15-الخصائص لابن جني الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنى، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب،4-1999.

16-دراسات نقدية في النحو العربي: لعبد الرحمن أيوب مؤسسة الصباح الكويت. رسائل ابن حزم.

17-الرواية والاستشهاد باللغة، لمحمد عبده، عالم الكتب للطباعة والنشر،ط:1.

18- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباسي بن مجاهد ت : شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط : 2- 1400 هـ.

19- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ومعه منحة الجليل , محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان

20-شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ت: محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 1-2001م

21- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبدالله الأزهري ت: أحمد السيد المكتبة التوفيقية، القاهرة مصر.

22-شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ليبيا - ط: 2-1996م.

23-عبث الوليد لأبي علاء المعري، ع: محمد المدني، مكتبة الترقي دمشق.

24-قراءة في كتاب التفاحة لأبي جعفر النحاس، محمد لشكري، مجلة اللغة العربية وآدابها العراق.

25-الكتاب: لسيبويه، ت: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط: 3. 26-اللسانيات واللغة العربية لعبدالقادر الفهري، مكتبة طريق

26-اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، عالم الكتب، ط: 5.

27-اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، عالم الكتب، ط: 5.

28-اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن دار المعارف مصر ، 1966.

29-لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري، ت: سعيد الافغاني، دار الفكر، 1991م. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ت : عبدالسلام عبدالشافي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط : 1-2001م.

30-مرآة الجنان لعفيف الدين اليافعي، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى..

31-معاني القرآن للفراء، أبو زكرياء يحيى زياد الفراء، ت : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي نجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 2001م.

32-معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبد الله الحموي (626هـ) ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط:1، 1993م.

33-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية .بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني855ه ت: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 2005م.

34-مقدمة في النحو لخلف الأحمر، الناشر وزارة الثقافة والارشاد دمشق: ص33،34.

35-مقدمة الواضح للزبيدي، ت: عبدالحكيم خليفة، الناشر مركز الرواد. ط: 1.

36-النحو العربي نقد وبناء، ابراهيم السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع،1999.

37-النحو الوافي، عباس حسن، ت: 1398، دار المعارف، ط: 15.

38-نظريات في اللغة، أنيس فريحة، دار